



بقلم : عبدالوهاب البدر
المدير العام ورئيس التحرير

لحاجات الدول وسعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية في إطار أولوياتها، وعلى أساس المعايير الاقتصادية والفضية والإدارية التي حددها الصندوق لإسهامه في تمويل المشروعات وتنفيذها. وبذلك استطاع أن يسهم في أكثر من 700 مشروع في الدول العربية والإفريقية، وفي دول وسط آسيا وأوروبا، وشرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد دلت تجارب الصندوق أن أولويات الدول المستفيدة

أنهى الصندوق الكويتي خمسة وأربعين عاماً في مجال التعاون من أجل التنمية وهو لا يزال يتابع مسيرته في ضوء التطورات التي شهدتها مفاهيم التنمية والتجارب التي مر بها والخبرات التي اكتسبها عبر سنين طويلة وعمليات إنمائية عديدة ومتنوعة في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة في أكثر من مائة دولة من الدول العربية والدول النامية الأخرى. وقد تمثلت مسيرة الصندوق في مجال التنمية الاستجابة

خمسة وأربعون عاماً



المدارس ومعاهد التعليم من أجل دعم إمكانيات ذوي الدخل المحدود وتوفير فرص العمل لهم بغية تحسين أوضاعهم المعيشية وتخفيف وطأة الفقر التي يعانون منها.

ولعل الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي بما في ذلك الدول النامية والدول المانحة ومؤسسات التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تفلح في إنجاز القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المرجوة. ■

تحقيق ثمانية أهداف، أصبحت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وتحقيقاً لذلك بدأ الصندوق بتكثيف جهوده في تمويل مشروعات في قطاعي الصحة والتعليم منذ عام 2001، وكذلك التعاون مع الدول المستفيدة في تمويل مزيد من المشروعات الهادفة إلى توفير المحاصيل الزراعية الغذائية، وبناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، فضلاً عن

تركزت في مجال البنية الأساسية لمشروعات النقل والزراعة والطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات، وهي مشروعات تسهم مكوناتها في توفير العديد من الحاجات الأساسية للمواطنين وتمكينهم من تحسين مستويات معيشتهم، فضلاً عن المساهمة في توفير البيئة المناسبة لنشاط القطاع الخاص.

وتتمثل القضية الكبرى التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي منذ عام 2000 في

